الفصل الخامس

علاقة البطالة بالجريمة والإنحراف

مقدمة:

أولاً: العلاقة بين البطالة والجريمة.

ثانيًا: علاقة البطالة بالسلوك المنحرف.

ثالثًا: النظريات المفسرة للعلاقة بين السلوك المنحرف والعمل.

الفصل الخامس

علاقة البطالة بالجريمة والإنحراف

مقدمة:

إن البطالة ليست مشكلة فردية يمكن معالجتها في إطار فردي خاص، وإنما هي مشكلة مجتمع وما تعكسها هذه الظاهرة من أثار سلبية يتعرض لها المجتمع من قبل المنحرفين والجانحين، والتي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وذلك من خلال الإضرار بالاقتصاد الوطن الذي يتمثل بتجارة الممنوعات والعملات والسوق السوداء بطرق غير مشروعة.

فالبطالة وما تفرزه من أثار اجتماعية وثقافية ونفسية على مستوى الفرد الذي تولد لديه مشاعر السخط والخوف والقلق والاضطراب وما يعكس كل ذلك من سلوك منحرف في صوره المتعددة على المجتمع.

وهذا ما دفع بعض المنظمات العالمية كمنظمة العمل الدولية والعربية والأمم المتحدة إلى الاهتمام بمشكلة البطالة من خلال مؤتمراتها والحث على توفير فرص عمل مناسبة وبخاصة لدى فئات الشباب، وكذلك اهتمت بمكافحة الجريمة والوقاية منها والتي تؤكد على دور التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأثرهما على ظهور أشكال مختلفة من الجرائم نتيجة للأوضاع الاقتصادية **(كالفقر والبطالة)**.

تعتبر البطالة من أخطر المشكلات التي تعاني منها غالبية اقتصاديات العالم بدرجات متفاوتة، والتي تستفز القائمين على شئون الدولة لاتخاذ السياسات والإجراءات الكفيلة بمواجهة أنواعها المختلفة خاصة البطالة الإجبارية، والتي باتت تحديًا حقيقيًا وخطير للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ذلك أن وجود أفراد يبحثون عن عميل وينتظرون دخلاً منه، ولكنهم غير قادرين على إيجاد هذه الفرصة لتوظيف قدراتهم التعليمية والثقافية والمهنية لمدة طويلة لا يترتب عليه وجود اخفاقات شخصية.

وبالتالي تحطيم معنويات الفرد فحسب، وإنما كثيراً ما يؤدي إلى صعوبات ومعاناة و مأسي على مستوى الفرد والعائلة تنعكس على المجتمع ككل، ويدرك القادة السياسيون في كل الحكومات أن تزايد أعداد العاطلين يولد اضطراباً اجتماعياً وعدم استقرار سياسي إلى جانب ما يمثله من إهدار لمورد اقتصادي هام، ولما أنفق في إعداده مهنياً وعلمياً وثقافياً وصحياً واستثمر فيه من وقت وجهد وما ارتبط من أمال مشروعة.

إن الحرص على حل مشكلة قومية واسعة المدى والأُثر كالبطالة يتطلب التعرف على أسبابها وجذور نشأتها، ويمكن التأكد أن مشكلة البطالة ليست ظاهرة سطحية مؤقتة، وإنما هي عرض مؤرق لمرض مزمن في جسم أي اقتصاد يتطلب الاهتمام بتشخيصه علمياً للتعرف على أسبابه المباشرة وغير المباشرة والوقوف على جذوره القريبة والبعيدة الأصلية والعارضة حتى لا تأتي الحلول المقترحة منفصلة عن الأسباب الفعلية للمشكلة فتكون أثارها وقتية وقصيرة الآجل تعمد على تسكين المشكلة وحجمها لبعض الوقت حتى تعود إلى التفجير بصورة أكثر خطورة وشراسة.

أولاً: العلاقة بين البطالة والجريمة

على الرغم من أن كثير من الإطروحات والدراسات النظرية تؤكد وجود علاقة قوية بين الجريمة والبطالة وتستند في تحليلها إلى المعلومات الإحصائية الأولية؛ فإن البحوث التطبيقية والتجريبية لم تتوصل إلى إثبات علاقة قوية لتأثير البطالة على الجريمة حيث أشارت العديد من الدراسات الخاصة بتقدير نسبة الجريمة في المجتمع إلى وجود علاقة محدودة وضعيفة إحصائياً بين الجريمة والبطالة بشكل عام، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الدراسات فصلت في كيفية ونوع العلاقة بين البطالة والجريمة حيث أشارت إلى أن هذه العلاقة تتحدد وتختلف باختلاف نوع الجريمة.

كما أن كل من (**كوك وزاركين١٩٨٥/ Cook & Zarkin 1985**) أشار إلى احتمال وجود علاقة فعلية وقوية بين دورة العمل الفترة التي يقضيها الفرد للحصول على عدم من عمله والجريمة من خلال العوامل الأربعة التالية:

١ . مدى توافر فرص عمل دائمة ومستقرة .

٢ . مدى التهيئة للجريمة من خلال وجود فرص لاحتمال وقوعها وارتكابها .

٣ . استخدام أو تعاطي المواد والوسائل المساعدة على اقتراف الجريمة مثل **(الكحول – المخدرات – الأسلحة)** .

٤ . مدى قدرة الأجهزة التشريعية والأمنية للإستجابة والتعامل مع الجريمة .

ومع أن مجموعة هذه العوامل الأربعة تتكامل فيما بينها من حيث تعزيز العلاقة بين دور العمل والجريمة؛ فإن العمل الأولي يعد الرئيسي من حيث بلورة العلاقة بين مفهوم البطالة **(حالة التعطل عند الفرد والجريمة)** .

وتؤكد دراسة **(عبد الله السعيد ١٩٩٦م)** عن نزلاء السجون في مدينة الرياض ذلك الافتراض فنتائج الدراسة تشير إلى أن النسبة الكبيرة من السجناء المحبوسين يعملون في الأعمال الحرة بسبب عدم توافر أعمال رسمية مستقرة بالنسبة لهم .

وإنه من أخطر الأبعاد لمشكلة البطالة الأمني الذي يهدد المجتمع المصري بصفة عامة وأمن الدولة والنظام الحاكم بصفة خاصة ويتزايد هذا الخطر زيادة مضطردة مع زيادة مشكلة البطالة حيث تتزايد معدلات ارتكاب نوعيات محددة من الجرائم ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمعدلات البطالة من حيث نوعية الجرائم المرتكبة والمتهم الذي ارتكبها سواء كان عاطلاً متعلمًا أو غير ذلك .

وتؤثر الأبعاد المختلفة للبطالة على البعد الأمني لها فكلما كثرت المشاكل الاقتصادية وزاد حجم البطالة بسببها ، وقل الدخل الفردي زاد ارتكاب بعض الجرائم الاقتصادية لاستعواض النقص في الدخل بطرق غير مشروعة .

وأيضًا نلاحظ زيادة معدلات الجريمة خاصة الاجتماعية منها في المناطق التي يزيد فيها عدد العاطلين ، ويبتعد سكانها عن العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية الفاضلة نتيجة لزيادة السخط على المجتمع والتخلي عن الوطنية والقومية بسبب البطالة .

كما تؤدي البطالة إلى زعزعة الأمن الداخلي للبلاد نتيجة لإنخراط أعداد كبيرة من المتعطلين في التنظيمات السياسية والدينية غير المشروعة .

وباستقرار التقارير الإحصائية السنوية لمصلحة الأمن العام ينتفح الآتي: يلاحظ لنا من متابعة تلك الإحصائيات من خلال سنوات ١٩٨٦/ ١٩٨٧/ ١٩٨٨م بالنسبة للجرائم المرتبطة بمشكلة البطالة وهي السرقات العامة وسرقات المساكن والمتاجر والسيارات والماشية وجرائم الخطف والاغتصاب وهتك العرض وجرائم تزوير الأوراق الرسمية، ونلاحظ زيادة معدلات هذه الجرائم كما اشتدت مشكلة البطالة عامًا بعد عام.

أما بالنسبة لنوعية المجرم مرتكب تلك الجرائم خلال السنوات محل الفحص نلاحظ أنه يزداد عدد مرتكبي الجرائم هذه في بعض الفئات خاصة المتبطلة منها سواء بطالة صريحة أو بطالة مقنعة مثل الأنثى غير العاملة والعاطلين والمتعطلين بدون عمل والعامل الحرفي والمزارع والطلبة.

وتتحدد العلاقة بين البطالة والجريمة من حيث مفهوم البطالة الناتج من عدم تمكن أفراد المجتمع من الحصول على عمل ثابت يكون مصدرًا رئيسيًا للدخل بالنسبة لهم، وذلك في حالة بحثهم وسعيهم للحصول على عمل.

ويخرج مفهوم البطالة هذا حالات عدم العمل الناتجة من التقاعد أو العزوف الذاتي سواء كان ذلك دائمًا أو مؤقتًا، وبذلك يتحدد مفهوم البطالة المرتبط بالسلوك الإجرامي بحالة البطالة الناتجة من ركود أو أزمات اقتصادية أو سوء تخطيط في عملية تنويع العمل وتوزيعه أو عدم توافق بين تأهيل مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

وعلى الرغم من وجود نوع من الاختلاف في النتائج البحثية من حيث تحديد مدى درجة العلاقة القائمة بين البطالة والجريمة فإن كثيرًا من الدراسات أشارت إلى وجود درجة مقبولة من الارتباط بين هذين المتغيرين إضافة إلى أن بعض الدراسات أكدت وجود علاقة إطرادية بين نسبة البطالة والجريمة فكلما زادت نسبة البطالة أرتفعت نسبة الجريمة، كما أن كل من **(سمبسون وليب ١٩٩٣/ Sampson & laub 1993)** قدما دلائل على وجود علاقة عكسية بين الاستقرار في العمل والجريمة لدى المراهقين.

وتعد جريمة السرقة من أبرز الجرائم المرتبطة بالبطالة حيث أشارت دراسة **(شرف الدين الملك ١٩٩٣م)** إلى اعتبار البطالة ضمن العوامل الرئيسية المؤدية إلى انتشار ظاهرة السرقات في

المملكة العربية السعودية إضافة إلى أن بعض الدراسات أشارت إلى العلاقة القائمة بين البطالة وانخفاض الرواتب وبين الإجرام وبخاصة لدى الشباب الذين يتوفون إلى إثبات أو تركيز أنفسهم في المجتمع.

ويتوافق هذا الافتراض من نتائج دراسة خاصة عن جريمة السرقة في مدينة الرياض حيث إن من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يتعلق بمؤشرات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمحكمين بسبب السرقة تشير إلى أن (١ . ٢٧٪) من أفراد العينة عاطلون عن العمل، أما غالبية أفراد العينة فهم من ذوي الدخول المتدينة حيث إن نسبة (٣ . ٦٩٪) من السجناء دخولهم الشهرية أقل من ١٠٠٠ ريال وأكثر من (٢ . ٨٧٪) من أفراد العينة دخولهم أقل من ٣٠٠٠ ريال.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن بيانات مركز أبحاث الجريمة تشير إلى ارتفاع إسهام العاطلين عن العمل من السعوديين في حركة الجريمة في المملكة خلال عشر سنوات متتالية من ١٤٠٨هـ إلى ١٤١٧هـ.

كما أشارة دراسة (**ريفل وإبمر وينتر ٢٠٠١** Rephael & Winter-Abmer 2001) حول تقدير تأثير البطالة في نسبة الجريمة التي صنفا فيها الجرائم إلى نوعين رئيسين هما كالتالي:

١. **النوع الأول:** جرائم تدخل ضمن الاعتداد على الأملاك (**السرقة – النشل – سرقة السيارات**).
٢. **النوع الثاني:** جرائم تتدرج تحت الاعتداء على النفس (**القتل – الاغتصاب – السطو – والإيذاء الجسدي و "المضاربة"**).

وأكدت نتائج دراستهما وجود علاقة ثابتة ومطردة بين جرائم الإعتداء على الأملاك والبطالة بحيث تزداد نسبة وقوع هذه الجرائم بإزدياد نسبة البطالة في المجتمع.

إضافة إلى أن دراسة إجريت على عدد من المدن الأمريكية الكبرى كشفت عن وجود علاقة مقلقة بين ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع نسبة الجريمة العنيفة؛ إذا أشارت نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل (١٪) يؤدي إلى الزيادة في جرائم القتل بنسبة (٧ . ٦٪) وجرائم العنف بنسبة (٤ . ٣٪) وجرائم الإعتداء على الممتلكات بنسبة (٤ . ٢٪).

إضافة إلى أنه من خلال استخدام بيانات عن الأقاليم والمناطق الأمريكية وتحليلها، وأظهرت دراسة كل من **(جولد وينيرج ومستر ٢٠٠٢/ Gould,Weinberg & Mustard 2002)** وجود علاقة معنوية بين العاطلين عن العمل من الذكور ممن مؤهلاتهم التعليمية دون الجامعي وجريمة الإعتداء على الأملاك وبخاصة سرقة المنازل والسيارات.

وتؤكد نتائج الدراسات السابقة عن الولايات المتحدة الأمريكية ما توصل إليه دراسة **(التوت والنجورث ١٩٩٦/ Eltiort & Elingworth 1996)** من وجود علاقة موجبة ومعنوية بين البطالة لدى الإشارة إلى أن فئة الشباب الذين هم أقل حصولاً على دخل ثابت ومشروع يتعرضون أكثر من غيرهم لإرتكاب جرائم الإعتداء على الأملاك.

وقد أشار **(براون ٢٠٠١/ Baron 2001)** إلى أن البطالة تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع، وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للإنحراف؛ إنما تعمل أيضًا على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الإنحراف، ووفقًا لهذه القناعة والإيمان؛ فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً خطأ أو محظوراً في نظرهم لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الإمتثال لها.

واتساقًا مع هذه النتائج تشير الدراسة التي قام بها كل من **(براون وهارتجل ١٩٩٧/ Baron & Hartnagel 1997)** إلى أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاة المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والإمتثال لها مما يؤدي إلى الإنحراف والسلوك الإجرامي وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الإعتداء على النفس.

ويعزز هذا الافتراض ما أشارت إليه دراسة عن حالة البطالة في المملكة العربية السعودية إلى أن الفرد العاطل قد يصاب بفقدان الشعور بالإنتماء إلى المجتمع حيث يشعر بالظلم الذي قد يدفعه إلى أن يصبح ناقمًا على المجتمع.

لذا فإن ضعف الضوابط الأسرية وتأثير القيم العامة الذي ينتج من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية.

وهذا الوضع يكون سببًا رئيسيًا في زيادة نسبة الجريمة وبخاصة جرائم الإعتداء على الأملاك **(السرقة – النشل – وسرقة السيارات)** التي يصعب في الغالب السيطرة عليها من قبل المؤسسات المعنية بالضبط الإداري **(الأجهزة الأمنية)**.

وتؤكد هذا الافتراض نتائج دراسة **(عبد الله الوليعي ١٤١٣هـ)** التي أشارت إلى أن نسبة الذين لم يقبض عليهم ممن ارتكبوا جرائم السرقة بمدينة الرياض من عام ١٤٠٦ إلى عام ١٤١١هـ بلغت (٣. ٧٦٪).

ووفقًا لافتراضات الدراسات السابقة ونتائجها يمكن صياغة الكيفية التي تتشكل بها العلاقة القائمة بين البطالة والجريمة على الوجه الآتي:

- تؤدي البطالة إلى انخفاض أواصر الروابط التي يحكملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع.
- إنها تحد من فعالية سلطة الأسرة بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها.

ومن ثم يترتب على انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس وعلى محدودية أو ضعف سلطة الأسرة قابلية الأطفال والشباب واستعدادهم للجنوح، وذلك لسهولة وقوعهم تحت تأثير القيم السائدة وسيطرتها لدى مجموعة الرفاق **(الزملاء)** في الحي/ الأحياء.

وإنه من خلال دراسة العلاقة بين البطالة وبين الجريمة تبين ما يلي:

١. يمكن القول بأطمئنان علمي سليم أن البطالة تؤدي وتسبب السلوك الإجرامي لدى الفرد العاطل إذا توافرت بعض أو كل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.
٢. العلاقة بين البطالة والجريمة علاقة ديناميكية يصبح السبب نتيجدة والنتيجة سببًا مع استمرارية العلاقة وتعقدها وتشابكها بمرور الزمن.
٣. أن ثمة عوامل اجتماعية غير المجموع العاطل من المجرمين سواء في ذاته أو أسرته مثل انتشار الأمية والتفكك الأسري.

ومن هذا يتضح كما ذكرت بعض الدراسات الأجنبية والعربية أن هناك علاقة فردية بين معدلات البطالة والجريمة لاسيما بين المجرمين الفاقدين.

وبناء على ما تقدم فلقد حاولت دراسات عالمية وعربية البحث في علاقة الجريمة وبعض الظواهر الاقتصادية وعلى وجه التحديد البطالة التي اعتبرتها هذه الدراسات في مقدمة الظواهر الاقتصادية السلبية السيئة .

ولقد أكد (بونجر Bonger) في بعض دراساته الاقتصادية أن ظاهرة البطالة بوجه خاص تقود بإدمان على المسكرات الكحولية .

أما العالم الفرنسي (لاكاسان Lacssagne) فلقد تناول في بعض دراساته الاقتصادية أيضًا العلاقة بين اختلاف المواسم وبين تفاوت حجم الجريمة ، وكان من أهم نتائج بحثه أكد أعلى نسبة للجرائم تقع خلال (٦) أشهر دون بقية الأشهر وأرجح ذلك إلى بعض الظروف الاقتصادية التي تصاحب هذه الأشهر كارتفاع نسبة البطالة وزيادة الطلب على بعض السلع .

ثانيًا: علاقة البطالة بالسلوك المنحرف

إن العمل وقف على الإنسان ، والإنسان كائن مفكر به يحقق الفرد مصيره ويسهم في الحياة الاجتماعية ، وأن العمل في عصرنا هو الوسيلة السوية الوحيدة أي الأساسية على الأقل للحصول على الموارد الفردية للعيش في نطاق الكرامة الإنسانية ، ومن الجلي أن كرامة العمل الإنساني تنشأ أولاً عن اتصاف العمل بصفة الشخص الإنساني ، وتنشأ ثانيًا عن دور العامل في المجتمع باعتبار عمله جهدًا نافعًا جديرًا بالاحترام ؛ فبالعمل يحتفظ الإنسان بنيبالته بين الناس وهوبه لا يعيش طفيليًا يشتغل جهودهم ، وفي وسع كل عامل أن يفتخر بأنه لايدين بخبرة لسواه ولا يبدوا فما عقيمًا مستهلكًا .

فالعمل إذا هو المحرك الأساسي للإنسان كي يعيش ضمن قواعد ونظم اجتماعية تؤمن له الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والنفسي فحرمانه من هذا المحرك والباعث يجعله في أحيان كثيرة يفقد شعوره بالانتماء الاجتماعي وتتولد في نفسه مشاعر الإحباط والفشل بالإضافة لحرمانه من المورد المادي الذي يخلق منه إنسانًا غير سوي من خلال سلوك غير سوء (منحرف) .

وهذا ما يؤكد لنا أن الإنسان الطبيعي لا يمكن أن يسلك سلوكًا منحرفًا بدون مشاكل اجتماعية تكون دافعًا وسببًا مباشرًا أو غير مباشرًا للوصول به لمخالفة القوانين والمعايير الاجتماعية .

إن تناولنا لمشكلة الإنحراف والوصول فيما بعد إلى الجريمة يبين لنا تأثير كثير من العوامل والمشكلات التي تؤدي بالفرد إلى السلوك المنحرف، ومن هذه المشكلات مشكلة البطالة التي تعد ظاهرة اجتماعية سلبية، وهذه المشكلة ذات منشأ اقتصادي كانت ولا تزال إحدى المشكلات الكبيرة التي تعاني منها كثير من المجتمعات وتتجلى أثارها الشيئة في أنها تؤدي بمن يعاني منها إلى أن يسلك سمة الإنحراف والجريمة.

وإن البحث في العلاقة بين البطالة والسلوك المنحرف أمر مهم لأكثر من سبب؛ فهي بالدرجة الأولى تقودنا إلى الكشف عن عامل من عوامل السلوك المنحرف يمكن علاجه بالوقاية منه من خلال القضاء على أسبابه أو العمل على إبطال مفاعيل هذه الأسباب قدر الإمكان هذا طبعًا يعد ثبوت العلاقة بين البطالة والإنحراف أي ثبوت أن نسبة مرتفعة من المنحرفين كانت سبب البطالة.

ويضاف إلى ذلك الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للعلاقة بين البطالة والسلوك المنحرف.

إذ أن التكافل الاجتماعي مثلاً غالبًا ما يحول دون إنحراف العاطل عن العمل وأكثر ما يبرز ذلك في الريف، كما أن إزدياد نسبة البطالة التي تقود إلى مزيد من الإنحراف تعكس في بعض الدول استياء من الوضع السياسي قد يقود في بعض الأحيان إلى ثورات وانقلابات كما حدث في بعض الدول الأفريقية.

فالبطالة ذات تأثير مضاعف وأشد وطأة حيث لا ضمان اجتماعي ولا فرص عمل استثمارية؛ فإنها تأخذ أبعادًا أكثر مما هي عليه في البلدان المتقدمة، وذلك لعدم وجود نظام اقتصادي متطور قادر على الموازنة بين الزيادة السكانية لاسريعة وبين نمو قو العمل سواء من حيث فرص العمل أو الرعاية الاجتماعية، وهذا ما يساهم بشكل أو بآخر من زيادة حسف البطالة وخطورتها على المجتمع بشكل عام وعلى الفرد بشكل خاص.

بحيث قد يندفع العديد من العاطلين تحت إلحاح الحاجة إلى أشكال مختلفة من النشاط غير المشروع أو السلوك المنحرف الذي لا يقره القانون أو المعايير الاجتماعية السائدة.

ويعرف السلوك المنحرف بأنه هو الإبتعاد عن المألوف والصراع بين القيم والمعايير الاجتماعية بين الفرد والمجتمع الذي يعيش في إطاره وبمختلف تصنيفاته القانونية والاجتماعية إنما له أثار سلبية على المجتمع والفرد اقتصاديًا واجتماعيًا ونفسيًا.

إن ظهور مشكلة البطالة في أي مجتمع من المجتمعات يأخذ أبعاداً اقتصادية وسياسية واجتماعية وإنسانية تترك أثاراً متعددة على كل من :

١ . **الفرد:** وذلك بفقدان مصدر رزقه ودخله والفراغ الذي يعيشه والأثار الاجتماعية والسيئة .

٢ . **المجتمع :** إن تعطل وهدر هذه الطاقات القادرة على الإنتاج والعمل سيؤدي بدوره إلى تفشي أنواع مختلفة من السلوك المنحرف والجريمة .

٣ . **الأسرة:** أما بالنسبة للأسرة فكذلك هو الأمر عدم الشعور بالأمان والاطمئنان وبخاصة إن كان رب الأسرة متعطلاً فالخوف مما ستؤول إليه عائلته .

ربما في أحيان عديدة لا يمكن أن نفصل بين الفقر الموقع والبطالة إلا بشكل نسبي ذلك لأن من أثار ومسببات الفقر **(المستوى المعيشي المتدني)** يعود بشكل أو بأخر إلى البطالة بأنواعها كافة .

وعلى ما تقدم فلقد حاولت دراسة عالمية وعربية البحث في علاقة الجريمة وبعض الظواهر الاقتصادية ، وعلى وجه التحديد البطالة التي اعتبرتها هذه الدراسات في مقدمة الظواهر الاقتصادية السلبية **(السيئة)** .

ولقد أكد **(بونجر Bonger)** في بعض دراساته الاقتصادية أن ظاهرة البطالة بوجه خاص تقود بإدمان على المسكرات الكحولية .

أما العالم الفرنسي **(لاكاسان Lacssagne)** فلقد تناول في بعض دراساته الاقتصادية أيضًا العلاقة بين اختلاف المواسم وبين تفاوت حجم الجريمة ، وكان من أهم نتائج بحثه أكد أعلى نسبة للجرائم تقع خلال (٦) أشهر دون بقية الأشهر وأرجح ذلك إلى بعض الظروف الاقتصادية التي تصاحب هذه الشهور كارتفاع نسبة البطالة وزيادة الطلب على بعض السلع .

إذن الظروف الاقتصادية والمتمثلة بإحدى ظواهرها وهي البطالة وما تتركه من أثار سلبية على الفرد والتي تتمثل بالحرمان والمعاناة وكثيراً ما تدفع هؤلاء إلى الإنحراف .

ولقد قدمت أيضًا دراسات عدة من قبل باحثين ومتخصصين لدراسة السلوك المنحرف **(الإجرامي)** وربطها بأحد الظروف الاجتماعية التي كان من أسبابها عوامل وبواعث اقتصادية

كالبطالة، كما وصفها سيذر لاند **(البيوت المتصدعة)** والتي تعاني من الطلاق مثلاً، وتأثير ذلك على لاسلوك الإنساني.

وفي دراسة قامت بها **(أمال عبد الرحيم)** التي قدمت دراسة اجتماعية تحليلة لظاهرة الطلاق في مدينة دمشق وريفها.

يرتبط الطلاق بالوضع الاقتصادي وبالمكانة الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة، وكان من نتائج بحثها أن هناك نسبة كبيرة من النساء العاطلات عن العمل، وقد تطلقن حسب مهنة الزوجة في حال كونها لا تعمل أي ربة منزل وتجاوزت نسبتهن (٤ . ٥٠٪) للمبحوثات.

إذن الوضع الاقتصادي المتدنى للأسرة وبطالة النساء قد ساهما بخلق تفكك اجتماعي أسري، والذي أدى بدوره إلى فقدان أحد أعمدة التنشئة الاجتماعية والتربوية للأسرة والتي تؤدي غالبًا إلى الإنحلال الأخلاقي وإلى الإنحراف والجريمة لأفراد الأسرة.

وإن فقدان الفرد للتنشئة الاجتماعية السليمة ضمن أسرة متفككة يتمثل بسلوك بعض أفرادها سلوكًا غير اجتماعي مخالفًا للقواعد الاجتماعية وللضوابط الاجتماعية.

وهذا يؤكده لنا الفقيه الإيطالي **(جرسبيني Grispigne)** على أن الجريمة ليست سوى ظاهرة اجتماعية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا وكليًا بالمجال والوضع الذي توجد فيه.

إذن البطالة كمشكلة اجتماعية ذات أسباب اقتصادية بتأثيرها على دوافع الفرد وسلوكه غير السوي المتمثل بالسلوك المنحرف، كما يوضح الباحث **(شوShaw)** يوضح ذلك في دراسة قدمها في مدينة شيكاغو أن نسبة كبيرة من الجانحين إنما يرجع سلوكهم المضاد للمجتمع إلى سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وإلى سوء ظروفهم الاقتصادية.

نجد أنه من خلال ذلك أن الفرد المتعطل والمحروم من اي نوع من الدخل وبأس في الحصول على عمل يبدأ بالبحث عن الكسب غير المشروع فيمارس السلوك المنحرف سواء أكان تحت إلحاح الحاجة أم الرغبة في غمرة يأسه من العثور على العمل؛ فيقوده ذلك إلى السرقة أو الاتجاه نحو المخدرات بهدف الهروب من الواقع، وذلك لشعوره بالإحباط والفشل وبخاصة ممن هم في مرحلة الشباب الذين لا يجدون فرصة ووسيلة مناسبة لتلبية احتياجاتهم بطرق مشروعة مناسبة فيحققونها من خلال سلوك منحرف كالإدمان على المخدرات.

ولقد قدم كل من **(عدنان مسلم وأمال عبد الرحيم)** دراسة عن مشكلة المخدرات في سوريا لكل من الذكور والإناث من خلال المؤسسات العقابية، وكان من نتائج هذه الدراسة إن هناك نسبة كبيرة من المتعطلين للمخدرات هم من فئة الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم (٢٠ـ ٣٠ عامًا) إذ بلغت نسبتهم (٥٣٪) الأمر الذي يجعل هذه الفئة غير منتجة وعبئًا على المجتمع، وما يشير أيضًا إلى وجود البطالة بشكلها المقنع وغيره أي عدم توفر فرص العمل المنتج.

على الرغم من أن أثار البطالة سيئة على جميع المتعطلين، ولكن تعطل هذه الفئات الشابة تكون اكثر قسوة بوجه خاص اجتماعيًا ونفسيًا، وهذا ما يؤدي إلى عزلتهم وتهميشهم اجتماعيًا، ولولد في أنفسهم مشاعر الضيق والضياع وتكوين المشاعر العدوانية التي تؤدي بهم إلى لإفراز أنواع متعددة من السلوك المنحرف ومنهم تحت إلحاح الحاجة يضطرون للبحث عن مصادر رزق غير مأخوذ أي ما يقدم لهم النذر القليل ليقيهم من الجوع يلجأون إلى ممارسة أعمال غير مشروعة وعلى مسئويات ضئيلة كالنساء مثلاً.

فلقد قدم بحث في الجزائر عن المهمشين اللواتي أضطرون للعمل في هذا المضمار تتعرض المرأة التي أجبرتها ظروف الحياة على البحث عن مصدر رزق خارج العمالة المأجورة إلى الإهانة لكونها تعيش تحت رحمة السماسرة فهي لا تأمن على حياتها طالما أن النظام الاجتماعي لا يحميها، ومن ثم تصبح معرضة من حين لاخر للإنحدار الاجتماعي.

وهذا يوضح لنا أن عدم وجود العمل المأجور المنظم ضمن قطاع حكومي أو خاص أو متوفر ومضمون؛ فإن بعض النساء تضطرهن ظروفهن الاقتصادية المتدنية للعمل ضمن هذه القطاعات التي لا تخلو من سلوكيات غير سوية تؤدي بهن في النهاية غلى الإنحراف وغالبًا ما تكون جرائمهن أخلاقية كالبغاء وغيرها من الجرائم والسلوكيات المنحرفة التي تدفعها المرأة ثمنًا لذلك.

على الرغم من انعكاسات وأثار البطالة على كل من الفرد والمجتمع؛ فإن تأثيرها على سلوك الفرد النفسية والصراع الداخلي الذي يتمثل بأمراض عدة كالآكتئاب وغيره، والصراع الخارجي كالوضع الاقتصادي المتدنى والبطالة. غالبًا ما يؤدي إلى عدم التوافق الاجتماعي والفشل في توازن شخية نتيجة الضغوط النفسية والدوافع الغريزية الكامنة وسوء تكيفة مع الذات والواقع تكون نتيجة كل ذلك الإنحراف والسلوك الجرمي.

وقد أوضح كل من **(إلكسندر وهيلي Alexander & Healy)** من خلال دراستهما لجذور الجريمة؛ فإن الحالة المدروسة للشخص معتاد السرقة لفترة طويلة شعوره بالنقص وتخفيف حدة الشعور بالذنب بالسلوك الانتقامي، وذلك لإرضاء كافة الدوافع إرضاءً كاملاً.

الدوافع والعوامل النفسية واقترانها بالوضع الاقتصادي المتدئي لهما أثر مباشر في الوصول بالفرد إلى إنتهاكه للقواعد الاجتماعية وعدم احترامه للقانون بالسلوك المنحرف.

وكذلك أكد كثير من الباحثين أن البطالة طويلة الآجل وما تسببه من انحطاط نفسي، وبالإضافة إلى سوء التغذية والأمراض يؤدي إلى إنخفاض القدرة على العمل أو البحث عنه، وبذلك يلجأون إلى النشاطات غير المشروعة أو الإجرامية.

وقد وجد **(جاكوبس Jacobs)** أن الاعتقادات الجريمة كحالات التسكع وسرقة السيارات والسطو الليلي والاغتاصاب هي أمور شائعة بين العاطلين طويلاً عن العمل الذين لم يعلموا أبدا الذين قلت نسبة الخجل عندهم، وفي الواقع فإن الاعتقال بين الشباب صار يحل حتى محل حالة الحصول على عمل.

إذا البطالة طويلة الآجل وما تسببه من اثار نفسية وصحية وإحباط وتهميش وخاصة لدى الشباب له نتائج أكثر مما هي لدى الذين أكبر منهم سنًا، وذلك لأنه بعد خروج هؤلاء من المؤسسات العقابية قد لا يجدون عملاً مناسبًا بسبب توقيفهم وإنما أعمال متقطعة وخدمة ومؤقتة وهذا ربما يدعوا للعودة غلى الجريمة مرة أخرى أو الإنضمام لإحدى العصابات التي تؤمن لهم أعمالاً غير مشروعة.

أما بالنسبة لبطالة النساء الطويلة الآجل وبسبب وضعهن الاقتصادي المتدنى وشعورهن المتزايد بالأموميًا والصحة المريضة قد يدفع الكثيرات منهن إلى النشاطات غير المشروعة.

فلقد قدم أحد المؤلفين تحليلاً لمسح صغير في مدينة لوساكا في أفريقيا (زامبيا) أن قيامهن بأفعال غير مشروعة داخل منازلهن (كبيع المشروبات الكحولية – البغاء) ويؤكد الباحث أن ذلك نتيجة لعدم التوظيف والبطالة.

وكما هو الحال في إفريقيا فإن تأثير البطالة في أي مجتمع لا يختلف عن غيره من المجتمعات الرأسمالية أو النامية أو العربية إلا ببعض أنظمة التأمين للعاطلين، ولكن في النهاية فإن أثارها على الفرد والمجتمع واضح وجلية.

أما في مصر فقد ذهب **(الدكتور/ رمزي زكي)** في تحليله لظاهرة البطالة إلى القول لاشك أن مشكلة البطالة تعد من أخطر المشكلات التي تواجهها مصر الآن إن لم تكن أخطرها على الإطلاق ومنبع الخطورة هنا لا يمكن في تزايد عدد العاطلين عن العمل، وإنما مكمن الخطورة ينبع أيضًا من النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترافق ما له التعطل وبالذات فيما بين الشباب حيث تعد البطالة هي البيئة الخصبة والمواتية لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف.

ليست البطالة مشكلة فردية يمكن معالجتها في إطار فردي خاص وإنما هي مشكلة مجتمع وما تعكسها هذه الظاهرة من أثار سلبية يتعرض لها المجتمع من قبل المنحرفين والجانحين، والتي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وذلك من خلال الإضرار بالاقتصاد الوطني الذي يتمثل بتجارة الممنوعات والعملات والسوق السوداء بطرق غير مشروعة.

فالبطالة وما تفرزه من أثار اجتماعية وثقافية ونفسية على مستوى الفرد الذي تولد لديه مشاعر السخط والخوف والقلق والاضطراب وما يعكس كل ذلك من سلوك منحرف في صوره المتعددة على المجتمع.

وهذا ما دفع بعض المنظمات العالمية كمنظمة العمل الدولية والعربية والأمم المتحدة إلى الاهتمام بمشكلة البطالة من خلال مؤتمراتها والحث على توفير فرص عمل مناسبة وبخاصة لدى فئات الشباب.

وكذلك اهتمت بمكافحة الجريمة والوقاية منها والتي تؤكد على دور التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأثرهما على ظهور أشكال مختلفة من الجرائم نتيجة للأوضاع الاقتصادية كالفقر والبطالة.

ومن خلال ذلك نخلص إلى أن دراسة البواعث الاقتصادية بوصفها سببًا من أسباب السلوك الإنساني على عمومة المنحرف منه بشكل خاص إنما هي مسألة ضرورية ومهمة لما يمكن أن تقدمه لنا من علاقة العوامل الاقتصادية للجريمة والسلوك المنحرف، ولاسيما أنه قد تبين لنا من خلال ما سبق أن مشكلة البطالة مشكلة مطروحة بقوة على مختلف المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، وهذا ما أكدته النسب المؤية التي أشارت إليها سابقًا.

كما بنت أيضًا أن البطالة ترتبط بشكل أو بآخر بالسلوك المنحرف الذي يهدد كيان المجتمع بأسره، كما يهدد استقراره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ولاسيما أن البطالة ليست مشكلة اجتماعية وحسب وإنما هي ذات أبعاد نفسية واقتصادية وسياسية ولا يعني إنعكاسها على هذه الجوانب فحسب بل بالصلة المباشرة بها تأثيراً وتأثراً.

ثالثا: النظريات المفسرة للعلاقة بين السلوك المنحرف والعمل

إنه من أهم النظريات في علم الاجتماع قيمتا العلاقة بين السلوك المنحرف والعمل هما كالتالي:

١. نظرية الترابط الاجتماعي:

وهي تقوم على أساس رؤية العمل بوصفه سلوكًا مألوفًا يتوائم والعرف والقواعد السلوكية العامة المرعية في المجتمع ووفقًا لهذه الرؤية؛ فإن العمل يعزز أواصر الترابط والإلتزام الاجتماعي بين افراد المجتمع ويدعمها مما يحد أو يقلص الاستعداد والدافعية نحو السلوك المنحرف لذا يبرز العمل هنا أداة للضبط ضمن عنصرين أساسيين من العناصر الأربعة للنظرية هما:

أ) **عنصر الإلتزام:** الذي يشير إلى كيفية التزام الفرد مبادئ الحياة العامة للمجتمع وأهدافها.

ب) **عنصر الاستغراق والمشاركة:** وينطلق افتراض هذا العنصر من أهمية استغراق وقت الفرد وجهده في الأعمال والمهن اليومية بما يتفق ويتماشى مع العرف والقواعد السلوكية العامة إذ أن عدم تنظيم الوقت وتوظيفه في أعمال محددة قد يفضي إلى الجنوح والإنحراف.

٢. نظرية التوتر:

وهذه النظرية تركز على أن فشل الأفراد أو عدم قدرتهم على تحقيق أهداف الحياة العامة ومتطلباتها بسبب عدم توافر الفرص المشروعة للعمل أو تعذرها يعزز الدافعية نحو ارتكاب الجريمة.

ووفقًا لذلك تتبنا نظرية التوتر بوجود علاقة إطرادية وموجبة بين البطالة وجرائم الاعتداء على الأملاك إذ تفترض النظرية أنه في حالة توافر فرص العمل المشروع؛ فإن ذلك يحد من حاجة الأفراد إلى اللجوء للعنف والأعمال غير المشروعة.